

نظمت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية بتطوان مع مكتب التواصل للنائبين البرلمانين محمد ادمار واحمد بوخبزة لقاء حول البرنامج الحكومي الذي أطره السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الاخ الحبيب الشوباني وذلك بفندق دريم تطوان .

حضر اللقاء بعض أعضاء حزب العدالة والتنمية لكل من فرع مرتيل تطوان الفينديق المضيق، ومجموعة من المنعشين العقاريين والمقاوليين المحليين ، إضافة الى نقابتي الاطباء والصحفيين ثم بعض رجال الاعمال والمهتمين بالتعمير ، كما حضر بعض الطلبة والمعطلين .

حضر اللقاء ايضا البرلماني السابق عن دائرة تطوان الاستاذ الامين بوخبزة ، وعن دائرة عمالة المضيق-الفينديق البرلماني الاستاذ محمد السليمانى .

تناول الاخ الوزير في كلمته مجموعة من المواضيع التي تعاني منها البنية الاقتصادية والسياسية للدولة ، واكد على انه رغم الدعم الملكي والدستوري ثم الشعبي والحكومي للحكومة الجديدة فإنه إن لم يتم تغيير ثقافي فإن الحكومة معرضة للفشل، وذهب الى وصف الحكومة بالحالة الثقافية قبل ان تكون حالة سياسية. من جهة اخرى أشاد السيد الوزير بحركة 20 فبراير وقال ان الحركة يجب ان لا تموت وان لا تتحول إلى حزب او ما شابه وإلا ستكون قد وضعت نهايتها بيدها. أما عن الوضعية السياسية فقد ركز الاخ الشوباني على ان تحرير الوضعية السياسية مآله تحرير الوضعية الاقتصادية وبالتالي تحسين الظروف الاقتصادية للمواطن. وفي كلمته نبه إلى ان البعد الجديد الذي اتخذته الحكومة الجديدة يستدعي خصوصية النقلة ودعى الى عدم انهك الدولة لان في انهاكها اضعاف للدولة ككل . وقد اعطى بعض الامثلة التي وقفت الحكومة الجدة عليها مثل الوزير الذي مر في الحكومة السابقة وتبث انه استنزف من مالية الدولة 500 مليون سنتيم سنويا فقط لشهوته الخاصة، ونبه الاخ الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان الحبيب الشوباني إلى ان 88 مليار درهم تصرف على الاجور تعد ثقلا على الدولة وتثقل كاهلها.

تم فتح باب للمداخلات والتي ساهم فيها عدد من رجال الاعمال والصحفيين وبعض المقاوليين والمنعشين ثم الاطباء والمعتلين والباحثين، حيث تناولوا في مداخلاتهم قضية البحث العلمي والتدبير المفوض ثم البطالة والصحة والتطبيب، كما نبهوا الى خطورة انعدام تصاميم التهيئة في بعض المشاريع وعدم فعالية بعضها في الاقليم حيث يتم تحويل ملكيات خاصة الى مناطق خضراء ويتم تضييع حقوق المواطنين، ثم تناولوا ايضا قضية رونو طنجة والمشاكل التي يعاني منها عمال المصنع إضافة للمنطقة الصناعية بتطوان والضرائب الجمركية.

وفي جواب الأخ الحبيب الشوباني على هذه المداخلات ذكر بانه على موعد مع ندوة صحفية على إثر قيام احد الاحزاب برفع دعوة قضائية ضد السيد الوزير الحبيب الشوباني لأنه قدم ملفين للفساد للسيد وزير العدل والحريات العامة، في نفس الإطار دعى السيد الوزير جميع الجمعيات والفاعلين في المجتمع المدني كل من له ملف للفساد ان يتقدم للسيد الوزير وهو مستعد لتقديمه للقضاء.

ونبه الاخ الحبيب الشوباني إلى ان الحديث عن الفساد اصبح رياضة جماعية لها جمهور عريض ولاعبين كثر ثم استشهد بقضية الرشوة حيث يرى ان الرشوة دات علاقة حميمة بين المواطن ومن يقضي مصالحه، وبشيء من الحزم قال السيد الوزير ان الوضع جد خطير وانه حتى ولو جاء سيدنا عمر ووضعنا على كل اقليم سيدنا عمر لن يتغير شيء إذا لم تتغير الثقافة ولم تستنهض الهمم لاقتلاع الفساد بشكل جذري.

في الختام دعى السيد الوزير إلى متابعة قانون المالية والحضور في البرلمان لمواكبة هذا النقاش لانه جد مهم ، كما

دعى الى فتح نقاشات مع برلمانيي الجهة لانهم هم من سيناقشون هذا القانون وسيصوتون عليه داخل قبة البرلمان.
وفي الاخير رحب السيد الوزير بأي تعاون مع المجتمع المدني وجميع البرلمانين بدون استثناء سواء كانوا من العدالة والتنمية او من التجمع الوطني للاحرار او من التقدم او الاتحاد الاشتراكي... فالأبواب مفتوحة للجميع لحل جميع الإشكالات المطروحة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 23/02/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com